

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٦٣

الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

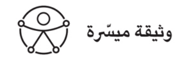
الرئيس	السيد بومبيو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إثيوبيا	السيد نيغيو
	بولندا	السيدة تشابوتوفيتش
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد بوبوليثيو بارداليس
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وانغ يي
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو أنغي
	فرنسا	السيد لو دريان
	كازاخستان	السيد عبد الرحمانوف
	كوت ديفوار	السيد أمون–تانو
	الكويت	السيد الصباح
	هولندا	السيد بلوك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هانت

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية


1830059 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي اليابان وجمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ويسرني أن أرحب بالوزراء والممثلين الموقرين المجتمعين هنا في هذا الصباح.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أوضحت الأمم المتحدة المرة تلو الأخرى، على مدى ربع القرن الماضي، أن العالم لا يمكن أن يقبل بأن تصبح كوريا الشمالية دولة مسلحة نوويا. وهذا ليس موقف الولايات المتحدة وحدها؛ بل موقف العالم. وقد باءت المساعي الدبلوماسية المبذولة في الماضي لوقف تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بالفشل، ولكننا الآن نشهد بزوغ فجر يوم جديد.

ومنذ توليه منصبه، قاد الرئيس ترامب حملة ضغوط دولية أفضت إلى أول تقدم كبير في الجهود الدبلوماسية منذ عقود. وخلال اجتماع قمة سنغافورة التاريخي بين الرئيس ترامب والرئيس كيم، تعهد الرئيس كيم بالعمل صوب نزع السلاح النووي بصورة كاملة من شبه الجزيرة الكورية. ويتشاطر الزعيمان فهما شخصيا ومشتركا بشأن ما يجب أن يحدث لتشهد العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحولا.

وتواصل الولايات المتحدة العمل مع كوريا الشمالية للوفاء بالتعهدات التي تم قطعها في سنغافورة. وقد عقدتُ أمس اجتماعا إيجابيا جدا مع وزير الخارجية ري يونغ هو لمناقشة كيفية المضي قدما بشأن الالتزامات الأربعة المنصوص عليها في بيان سنغافورة المشترك. كما ناقشنا عقد اجتماع قمة ثان بين الرئيس ترامب والرئيس كيم جونغ أون.

ويجب ألا ننسى الكيفية التي وصلنا بها إلى هذه المرحلة، ألا وهي، حملة الضغوط الدولية التاريخية التي جعلها المجلس ممكنة من خلال الجزاءات التي فرضها. وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة نهائية ويتم التحقق منه تماما، نتحمل جميعا مسؤولية رسمية عن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بكوريا الشمالية.

وقد أوضح الرئيس ترامب تماما أنه في حالة تنفيذ الرئيس كيم لالتزاماته، فإن مستقبلا أكثر إشراقا بكثير ينتظر كوريا الشمالية وشعبها. وستكون الولايات المتحدة في صدارة تيسير ذلك المستقبل المشرق. ونود أن يحل ذلك الوقت بأسرع ما يمكن، ولكن الطريق نحو السلام ومستقبل أكثر إشراقا لن يتحقق إلا من خلال الدبلوماسية ونزع السلاح النووي. ويعني ذلك أن أي طريق آخر قد تختاره كوريا الشمالية سيؤدي حتما إلى تزايد العزلة والضغوط. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أخذ ذلك الأمر على محمل الجد تماما. ويجب أن يستمر الإنفاذ القوي ودون تقصير للجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن حتى نحقق نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بصورة نهائية وكاملة وعلى نحو يمكن التحقق منه. ويجب على أعضاء المجلس أن يكونوا مثالا يحتذى به في ذلك الجهد ويجب علينا جميعا محاسبة بعضنا بعضا.

ويجب علينا جميعا على وجه الخصوص الخضوع للمساءلة عن إنفاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي خفض الحد الأقصى السنوي لواردات كوريا الشمالية من المواد النفطية المكررة. وقد

أجرت الولايات المتحدة تقييمها. ويمكننا القول دون أدنى ريب أن الحد الأقصى البالغ ٥٠٠ ٠٠٠ برميل قد انتُهك في هذا العام. وما زلنا نرى دخول واردات غير قانونية من مواد النفط المكررة باستخدام عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، وهو أمر محظور بشكل واضح بموجب القرار.

وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب أن نبلغ ربابنة هذه السفن وملاكها وأي شخص آخر له علاقة بعمليات النقل هذه أننا نراقبهم، وأن عليهم أن يكفوا عن أنشطتهم غير المشروعة.

ويجب أن نكون جميعا مسؤولين عن قطع صادرات الفحم غير المشروعة لكوريا الشمالية، التي توفر أموالا توجه مباشرة إلى برامج أسلحة الدمار الشامل. كما يجب أيضا أن نكون جميعا مسؤولين بشأن الحد من عدد عمال كوريا الشمالية المسموح بوجودهم داخل حدودنا. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن دولا أعضاء، بما في ذلك أعضاء في مجلس الأمن، تستضيف عمالا جددا من كوريا الشمالية. إن ذلك ينتهك نص وروح قرارات مجلس الأمن التي اتفقنا جميعا على تأييدها.

ولئن كانت الجزاءات لا تزال تشكل جزءا من النهج الكلي الذي نتبعه لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، فإني أود أن اختتم بملاحظة إيجابية. إننا في غمار عملية دبلوماسية ونأمل – بل نريد فعلا – أن نراها تصل إلى خاتمة ناجحة. ويسرني أنه، استنادا إلى الاتصالات المتبادلة الأخيرة بين الرئيس ترامب والرئيس كيم، وجهني الرئيس إلى السفر إلى بيونغ يانغ في الشهر المقبل للاجتماع مع الرئيس كيم والتعجيل بهذه العملية.

وأود أن أكرر أن المستقبل يمكن أن يصبح مشرقا جدا لكوريا الشمالية إذا أوفت بالتزامها بنزع السلاح النووي بشكل نهائي، وكامل، وقابل للتحقق. وسوف يُفضي هذا إلى تحول إيجابي في العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى المزيد من الرخاء لشعب كوريا الشمالية، وإلى السلام الدائم. وفي رؤيتنا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة نراها لدول قوية، ذات سيادة، وعلى تواصل، ومزدهرة، وتنعم بالسلام، لكن تلك الرؤية للمنطقة لن تكتمل إذا فشلنا في تحقيق هذا التحول في شبه الجزيرة الكورية. ولن يحقق الشعب الكوري، والمنطقة، والعالم الوعد الكامل بشأن المستقبل إن لم نغتنم هذه الفرصة الدبلوماسية غير المسبوقة لإحلال السلام.

لقد قلت في بداية بياني أننا في فجر يوم جديد في العلاقة مع كوريا الشمالية. ونحن لا نعرف حتى الآن ما سيحققه ذلك اليوم، ولكن يحدونا الأمل في أن الإنجاز الدبلوماسي الحالي سيسفر عن مستقبل أكثر إشراقا لشعب كوريا الشمالية وعالم أكثر أمنا لنا جميعا. وأتطلع إلى المناقشة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): يطيب لي في البداية، أن أعرب عن تقدير دولة الكويت للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ووفدها الدائم خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في شهر سبتمبر/أيلول. كما يسعدني شخصيا رؤيتكم في هذا المحفل للمرة الأولى منذ توليكم مهام منصبكم كوزير للخارجية، مثمنا إحاطتكم الشاملة والثرية التي قدمتموها لنا قبل قليل.

إن اجتماعنا اليوم الذي يتناول مسائل عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يأتي بعد ٢٤ ساعة فقط من مشاركة أصحاب الفخامة والمعالي في قمة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8362)، ومناقشتهم لقضايا الحد من أسلحة الدمار الشامل. إن هذه الاجتماعات المهمة والتي تأتي استكمالا لجلسات عديدة عقدها المجلس العام الحالي، هي دلالة واضحة على الخطر الكبير الذي تشكله تحديات انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والأولوية القصوى التي

يوليها مجلس الأمن لمواجهة هذه الأخطار المحدقة بالبشرية، من منطلق مسؤولياته في منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي واحدة من أقدم القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، ومن أكثرها خطورة. فقبل بضعة أشهر، تابعنا جميعا وبقلق شديد ارتفاع حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وما واكبها من خطر التصعيد العسكري في المنطقة إثر إطلاق التجارب النووية والصواريخ الباليستية من قبل كوريا الشمالية، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إلا أن الإرادة القوية والرغبة السياسية الصادقة من قبل الولايات المتحدة ودول المنطقة في اختيار طريق الحوار المباشر أثمرت عن انعقاد ثلاثة مؤتمرات قمة رئاسية في غضون أربعة أشهر فقط، وما نتج عها من تفاهمات أيدتها دولة الكويت والمجتمع الدولي بأسره وساهمت في نزع فتيل المواجهة العسكرية وانخفاض حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، بغية الوصول إلى الهدف المنشود والمتمثل بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وإحلال السلام الشامل والدائم بين الكوريتين.

ومن المهم أيضا التأكيد على الدور الأساسي لمجلس الأمن في انطلاق تلك المحادثات الدبلوماسية حيث كان لتماسك أعضاء المجلس ووحدته في إدانة كافة البرامج والأنشطة غير المشروعة لكوريا الشمالية، وتبنيه لسلسلة من القرارات الدولية فرض من خلالها عقوبات هي الأوسع والأشمل منذ بدء العمل بنظام الجزاءات في الأمم المتحدة، عاملا محوريا في اتخاذ قرار البدء بالمفاوضات، التي طالما دعت إليها، قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد دأبت دولة الكويت ومنذ بداية عضويتها على تنفيذ كافة أولوياتها التي أعلنت عنها أثناء حملتها الانتخابية. تلك الأولويات التي تأتي انسجاما مع سياستنا الخارجية، التي ترتكز على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتفعيل دور الدبلوماسية الوقائية ومضاعفة الجهود تجاه منع نشوب النزاعات وتسويتها سلميا.

واستنادا إلى ذلك، ترى دولة الكويت أن الطريق لمعالجة هذه القضية التي يبحثها مجلس الأمن اليوم على المستوى الوزاري هو من خلال التأييد الكامل للمباحثات المباشرة للتوصل إلى حل سلمي لأزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي، ولإرساء سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية. مشددين في الوقت نفسه، على ضرورة امتثال كوريا الشمالية التام لجميع التزاماتها الدولية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتخلص من أسلحتها النووية وبرامجها غير المشروعة، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية.

كما تؤكد دولة الكويت على أهمية تزامن تلك المحادثات المباشرة مع استمرار تطبيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالكامل دعما لمسار المفاوضات الحالي. إن الالتزام الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والتمسك بحل المسائل من خلال الحوار والمفاوضات يمثلان الحل الوحيد والخيار الرشيد لكافة الأطراف في معالجة هذه القضية.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أؤكد على أن الضمان لعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو من خلال تدميرها وإزالتها بالكامل. وأستذكر هنا أول قرار اعتمدته الجمعية العامة المتحدة، القرار ١ (د-١) الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، ذلك القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء، ويهدف إلى القضاء على كافة الأسلحة النووية. إن الالتزام بتحقيق ذلك التوافق في الآراء لوضع حد للتهديدات الخطيرة التي تشكلها تلك الأسلحة يجعلنا على قناعة تامة بأن استمرار وحدة أعضاء مجلس الأمن هو العنصر الأهم لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وستظل دولة الكويت حريصة كل الحرص على دعم الحوار والمفاوضات، حتى نتمكن

من القضاء على كافة الأسلحة النووية، وتنفيذ أول قرار صادر عن الأمم المتحدة تنفيذا كاملا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الصين.

السيد وانغ يي (الصين) (*تكلم بالصينية*): خلال هذا العام، شهدنا تطورات إيجابية هامة في شبه الجزيرة الكورية. لقد عادت الحالة إلى مسار الحوار والمفاوضات. واغتناما للفرصة التي تتيحها الألعاب الأوليمبية الشتوية في بيونغ تشانغ، تمكنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية الكورية من تحويل مسار علاقاتهما وفتح فصل جديد من المصالحة والتعاون.

في نيسان/أبريل، شاهد العالم أجمع الرئيس كيم والرئيس مون وهما يخطوان الخطوة الأولى معا عبر خط تعليم الحدود العسكرية. وفي الأسبوع الماضي مرة أخرى، سمعنا الأنباء الطيبة عن عقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا ثالث مؤتمر قمة بينهما هذا العام وإصدار إعلان بيونغ يانغ المشترك. وبذلك، تكون الكوريتان قد حققتا تحسنا عاما وتطورا في علاقاتهما، وتعهدتا معا بجعل شبه الجزيرة الكورية مكانا سلميا خاليا من الأسلحة النووية والتهديدات النووية. وتشيد الصين بالحزم والشجاعة السياسية الذي أبداه القائدان. وتؤيد الصين بقوة البلدين في تحويل توافق الآراء بين قائديهما إلى إجراءات ملموسة، وفي بناء الثقة المتبادلة والنهوض بالمصالحة والتعاون في شبه الجزيرة.

وفي مؤتمر القمة التاريخي المعقود في سنغافورة في حزيران/يونيه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، تم التوصل إلى تفاهمات مشتركة هامة بشأن نزع السلاح النووي الشامل، وإقامة آلية للسلام في شبه الجزيرة. ويخدم ذلك المصالح المشتركة لجميع الأطراف، بما في ذلك الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويلبي الحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. كما أنه هو ما يأمل المجتمع الدولي أن يراه. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة تعدان بهمة لمؤتمر قمتهما الثاني. وتؤيد الصين جهودهما لمواصلة الحوار والتَوْفِيق بينهما وتأمين المزيد من النتائج التي يمكن تحقيقها في الاجتماع.

وموقف الصين بشأن شبه الجزيرة الكورية موقف ثابتٌ. إن الصين ملتزمة بنزع السلاح النووي وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وحل المسائل بالحوار. وتبذل الصين جهودا كبيرة وتوجه قدرا كبيرا من طاقتها لتحقيق تلك الغاية. إن التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية هي بالضبط ما برحت الصين تعمل لتحقيقه على مر السنين. وفي هذه المرحلة، نعتقد أنه من الضروري والواجب أن يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة وموحدة وأن يُعجل بعملية التسوية السياسية. يتعين على جميع الأطراف أن تعمل معا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وهذا مطمح تتشاطره جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والبلدان الأخرى في المنطقة.

إن مسألة شبه الجزيرة الكورية مسألة تتعلق أساسا بالأمن. ولكفالة إحلال السلام هناك، من المهم للغاية معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف بطريقة سليمة ومتوازنة. لقد علّقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاربها النووية والصاروخية وفككت تدريجيا المرافق ذات الصلة. أما جمهورية كوريا والولايات المتحدة، من جانبهما، فقد علقا المناورات العسكرية الواسعة النطاق. وبناء على ذلك، من شأن الإعلان في الوقت المناسب عن نهاية الحرب أن يدرأ شبح الحرب من شبه الجزيرة ويبيّن الإرادة السياسية بالتخلي عن الحرب. وسوف يساعد على بناء الثقة الأساسية وزيادة تيسير نزع السلاح النووي، وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

وترى الصين وجوب اتخاذ قرار سياسي حكيم بشأن هذا الأمر. ويتعين على جميع الأطراف أن تعمل معا لجعل شبه الجزيرة

الكورية خالية تماما من الأسلحة النووية، وهو شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم. وهذا ما يجب علينا القيام به لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الذي هو الغاية المشتركة للجهود العالمية المتضافرة. ترى الصين أن أكثر الطرق فعالية للنهوض بنزع السلاح النووي هي بالتوازي مع بناء آلية للسلام في شبه الجزيرة الكورية بحيث يمكن للمسارين أن يدعم ويعزز أحدهما الآخر وأن يتم تسويتهما معا.

إن الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين في هذه العملية هما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، ولكن جميع أصحاب المصلحة ملزمون بالقيام بدورهم. وقد أدت المحادثات السداسية الأطراف دورا هاما، وستظل محفلا متعدد الأطراف لا غنى عنه. وينبغي لمجلس الأمن أن يتوصل إلى توافق الآراء في الوقت المناسب من أجل توفير قوة دافعة وضمانات دولية. وعلى جميع الأطراف أن تعمل معا من أجل شبه جزيرة يسودها التعاون المفيد لجميع. وعملية نزع الأسلحة النووية تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق حياة أفضل تتسم بقدر أكبر من الرخاء والسلام والسعادة لشعوب شبه الجزيرة والمنطقة.

وخلال العقود الماضية، توقف التعاون حول شبه الجزيرة بسبب الاضطرابات المختلفة، لكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخذت في هذا العام قرارا رئيسيا بتحويل تركيزها نحو التنمية الاقتصادية. وهذا القرار يستحق الترحيب والدعم من المجتمع الدولي. وبينما تمضي عملية نزع السلاح النووي قدما، شريطة عدم انتهاكها لقرارات المجلس، يمكن لجميع الأطراف تعزيز التعاون العملي تدريجيا عند استيفاء الشروط اللازمة لتحسين رفاه الناس. ونأمل أن يكون اليوم الذي يتحقق فيه نزع السلاح النووي هو أيضا اليوم الذي تتحقق فيه التنمية والتجدد في شبه الجزيرة.

وقد اتخذ مجلس الأمن، تنفيذا للولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عدة قرارات تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما دامت هذه القرارات سارية، يجب الاستمرار في تنفيذها بشكل كامل وتام ودقيق. وتؤمن الصين إيمانا راسخا بأن الضغط ليس هو الهدف. فتنفيذ الجزاءات وتعزيز التسوية السياسية على نفس القدر من الأهمية بموجب قرارات المجلس. ولا يمكن إهمال أي من الأمرين أو الاستعاضة عنه بالأمر الآخر أو الاكتفاء به وحده.

وثمة حكم في قرارات المجلس مفاده أن المجلس على استعداد لتعديل تدابير الجزاءات في ضوء امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونظرا للتطورات الإيجابية في العلاقات بين الكوريتين، والعلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، فضلا عن التعهدات والإجراءات الهامة التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نزع السلاح النووي، فإن الصين تعتقد أنه سيتعين على المجلس النظر، في الوقت المناسب، في مسألة اللجوء إلى هذا الحكم، من أجل تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأطراف المعنية الأخرى على المضي قدماً في نزع السلاح النووي.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والستون لاتفاق الهدنة الكوري. ويتمثل هدف الصين الثابت وغرض المجتمع الدولي في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل وبناء آلية للسلام في شبه الجزيرة. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى إظهار الشجاعة السياسية، وتعزيز الحوار والتفاوض، والعمل معا من أجل تحقيق السلام الدائم. وستواصل الصين تقديم إسهاماتها الواجبة في هذا الشأن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد هانت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في آذار/مارس ١٩٦٣، توقع الرئيس كنيدي أن حوالي ٢٥ دولة ستطور قريبا أسلحة نووية، مشكّلة ما وصفه بأنه أكبر خطر

محتمل على بقاء البشرية. وفي النهاية، فإن نبوءته القاتمة لم تر النور إطلاقا. وبعد مرور سبع سنين على إبداء كينيدي لمخاوفه، استجمع العالم الحكمة الجماعية لوضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي انضمت إليها حتى الآن ١٩١ دولة. وقد نحّت جميع الدول خلافاتها، عدا حفنة منها، واتفقت على أن الأمن العالمي - بل في الواقع وجود الجنس البشري - يرتهن بإنهاء انتشار الأسلحة النووية. لقد وقعت دولة واحدة فقط على معاهدة عدم الانتشار، ثم سعت إلى الانسحاب منها. وقد وعد بلد واحد فقط، في المعاهدة، بعدم تطوير أسلحة نووية، ثم فعل ذلك بالضبط. وذلك البلد هو كوريا الشمالية، التي اختبرت ستة أجهزة نووية خلال السنوات الـ ١٢ الماضية.

واليوم، يتشاطر المجتمع الدولي مسؤولية جماعية لكفالة امتثال كوريا الشمالية مرة أخرى للقواعد التي تعتمد عليها سلامة كل دولة. وترحب بريطانيا بقرار كوريا الشمالية الانخراط مجددا في الجهود الدبلوماسية منذ بداية هذا العام. ويشجعنا الاجتماع الذي عقد بين الرئيس مون جاي - إن والرئيس كيم جونغ أون في بيونغ يانغ في الأسبوع الماضي. ونأمل أن تكون الوعود المتكررة لكوريا الشمالية بنزع السلاح النووي حقيقية، لكننا نلاحظ عدم اتخاذ خطوات ملموسة حتى الآن. والإجراءات يعول عليها أكثر من التعهدات؛ ويجب أن تأتي الأفعال بعد الأقوال. ويجب على كوريا الشمالية التخلي كليا وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، عن أسلحتها النووية ووسائل بنائها، وفقا للقرارات التي اتخذها المجلس.

وبانتظار تلك اللحظة، تعتقد بريطانيا أنه يجب الاستمرار في تنفيذ الجزاءات التي اتفق عليها المجتمع الدولي تنفيذا صارماً، الأمر الذي يعكس إيماننا المشترك بأن الطموحات النووية لكوريا الشمالية تهدد سلامة جميع شعوبنا. وقد اعتمد المجلس القرارات ذات الصلة بشكل موحد، وعلينا إنفاذها بشكل موحد إلى أن تتغير الظروف التي أدت إلى اعتمادها، بشكل حاسم وبصورة لا رجعة فيها.

ستواصل بريطانيا الاضطلاع بدورها في إطار هذه الجهود.

وإننا ندعم عمل لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفريق خبراء الأمم المتحدة. وعلى عاتق المجلس بأكمله تقع مسؤولية منع كوريا الشمالية من التهرب من الجزاءات، ولا سيما الضوابط المفروضة على المنتجات النفطية المكررة. ونؤيد التقييم الذي قدمه كل من وزير الخارجية بومبيو والولايات المتحدة، والذي يثبت أن كوريا الشمالية قد انتهكت بصورة منهجية الضوابط المفروضة على استيراد هذه المنتجات. فالحد السنوي الأقصى لعام ٢٠١٨ قد تمّ تجاوزه بالفعل.

وفي هذا العام، أوفدت بريطانيا سفينتين تابعتين للبحرية الملكية، سفينة سذرلند ''HMS Sutherland'' وسفينة ألبيون ''HMS Albion''، إلى منطقة المحيط الهادئ، حيث ساعدتا على رصد عمليات نقل الوقود غير القانونية. وثمة سفينة ثالثة تدعى سفينة أرجايل ''HMS Argyle'' من المزمع إيفادها إلى شرق آسيا في وقت لاحق من هذا العام. ويقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين الخمسة، واجب دعم وإنفاذ الجزاءات الواردة في القرارات التي أيدناها. ويجب ألا نسمح بأن تتعرض سلطة مجلس الأمن للتقويض.

واليوم، ينبغي لقيادة كوريا الشمالية أن تختار. ففي بلد يضم ٢٠٠ ٠٠٠ طفل يُعانون من سوء التغذية الحاد، ونصف جميع المدارس تفتقر للمياه الجارية، ونسبة الطرق المعبدة لا تتجاوز الـ ٣ في المائة، يهدر النظام موارد الدولة، ويفاقم فقر شعبه من خلال سعيه إلى تخزين الأسلحة النووية على نحو غير مشروع. وبدلا من أن تُكسبه هذه الترسانة المكانة المنشودة أو الأمن، لم تؤد إلا إلى زيادة التوترات في شرقَ آسيا وتسببت لكوريا الشمالية أوسع الجزاءات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن نطاقاً على الإطلاق في القرن الحادي والعشرين.

وحتى وقت قريب في عام ١٩٧٣، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نفسه تقريبا في كوريا الشمالية والجنوبية. ومنذ ذلك الحين، بات ثمة تفاوت قدره ٢٠ ضعفاً بسبب عقود من الفشل الاقتصادي الشيوعي في كوريا الشمالية. واليوم، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الشمالية أقل بـ٥ في المائة من نظيره في كوريا الجنوبية.

ولكن لم يفت الأوان لتغيير هذا المسار. وتماما كما تَبيَّن أن تنبؤات الرئيس كنيدي كانت متشائمة، ما من شيء مستحيل إزاء السبيل الذي تنتهجه كوريا الشمالية حتى الآن. فقبل أن يُهدر نظامها المزيد من الموارد، ويتسبب في المزيد من الفقر ويشعل المزيد من المواجهات، فقد يقرر كيم جونغ أون أن يتيح لبلده فرصة الازدهار في سلام وأمان. وقد يختار الامتثال لإرادة مجلس الأمن والوفاء بوعوده والتخلي عن الترسانة النووية التي جلبت البؤس والتوتر ليس إلا. إن مسؤولية القرار تقع على عاتقه. وحتى ذلك الحين، ينبغي لمجلس الأمن أن يتمسك بشدة بالقرارات التي اعتمدناها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لوزير خارجية هولندا.

السيد بلوك (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة على تنظيم جلسة اليوم بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو موضوع على رأس جدول أعمالنا. إنها مسألة ذات أهمية حيوية للسلام والأمن في المنطقة والعالم بأسره. لقد قطعنا شوطا طويلا في العام الماضي. وكما قال هنري فورد ذات مرة: ”إن في تجمّعنا بداية، وبوحدة صفنا نحرز التقدم، وبعملنا معا نحقق النجاح“.

وقد عمل مجلس الأمن جاهدا على تحقيق النجاح من خلال تحقيق الاستفادة القصوى من مواطن قوته، محقّقاً القدر المناسب من التوازن بين عنصرين رئيسيين، هما الضغط والحوار. وأعتقد أنه من الممكن القول إننا نجحنا، بفضل اتحادنا، الذي يعدّ عنصراً من العناصر الحيوية التي لا ينبغي الاستهانة بها أبداً. إن التعبير عن وحدة صفنا جاء بطبيعة الحال نتيجة لخطورة أحداث العام الماضي، أي تجارب القذائف التسيارية والتجارب النووية المتعددة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقيامها بتطوير برنامج نووي وصاروخي شكل خطرا على الأمن الإقليمي والعالمي وعلى النظام العالمي لعدم الانتشار. وقد أكسبتنا هذه الأحداث شعوراً مشتركاً بالأهداف وسلطت الضوء على الضرورة الملحة لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات.

واستجابة لذلك، عمل مجلس الأمن متحداً، بلا كلل، محققاً نتائج واضحة. واعتمد ثلاثة قرارات شاملة – القرارات ٢٣٧١ (٢٠١٧)، و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧) – في غضون خمسة أشهر، مما أسفر عن أشمل نظام جزاءات حتى الآن. وأجبر هذا بيونغ يانغ على العودة إلى طاولة المفاوضات، وأتاح فرصة دبلوماسية لا تزال قائمة اليوم. وقد اغتنمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هذه الفرصة في عام ٢٠١٨ من خلال تنظيم محادثات رفيعة المستوى. وكان الرئيس مون، والرئيس ترامب، وأنتم، وزير الخارجية بومبيو، على قدر الحدث، ونحن ممتنون لذلك.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط إلى أن تفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها الدولية. وينبغي ألا نستهين أبداً بالنفوذ الذي يمكن للمجلس أن يمارسه إن تصرف على نحو موحد. فمجلس الأمن إذا ما اتحد سيواصل ممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيكفل تنفيذ الجزاءات تنفيذاً كاملا وفعالاً ويمهد السبيل لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وسيدعم المحادثات الدبلوماسية ويؤكد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أننا على استعداد للعمل معها متى ما اتخذت خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي.

ولتحقيق ذلك،، من الضروري أن تؤدي لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨(٢٠٠٦) مهامها على نحو مناسب. ويمكن أن تضطلع بدور رئيسي في اتخاذ إجراءات ضد انتهاك الجزاءات وفي التخفيف من الأثر الإنساني إلى أدنى حدّ. وبوصف مملكة هولندا رئيسة للجنة، ستواصل بذل قصارى جهدها سعياً إلى تحقيق هذه الغاية. إننا بحاجة إلى فريق من الخبراء بوسعه الاضطلاع بعمله على نحو فعال، ومستقل ومأمون.

وأخيرا وليس آخرا، علينا أن نتحلى بروح المثابرة. لن يكون الأمر سهلا، ولكن ينبغي ألا ندخر جهدا في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي. ثمة ببساطة الكثير على المحك. إذ تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التهرب من الجزاءات من أجل المضي قدما في برنامجها للأسلحة النووية، وربما يكون ذلك غالبا بمساعدة بلدان أخرى عن غير قصد. وقد تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تعمل على تطوير قذيفة تسيارية نووية قابلة للانتشار وعابرة للقارات. ولا يزال هناك خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا الخاصة بنظم إيصالها. وهذا من شأنه أن يزيد من تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول: إن الفشل ليس خيارا. والفشل لن يستفيد منه أي أحد. فإن وحّدنا صفوفنا ونفذنا قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا، بوسعنا تحقيق إنجازات تاريخية. إن العالم يراقبنا، ويجب على المجلس أن يعمل متّحداً، لأن في الاتحاد قوة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية إثيوبيا.

السيد نيغيو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم جلسة اليوم على المستوى الوزاري بشأن مسألة لها آثار خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

توليت قبل عام رئاسة جلسة مجلس الأمن أثناء الرئاسة الإثيوبية، وناقشنا خلالها مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.8053). ونتذكر جميعا حالة التوتر التي كانت تسود شبه الجزيرة الكورية في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، قطعنا شوطا طويلا في تهدئة الحالة. فقد أفضت قوة العزيمة والجهود الدبلوماسية، فضلاً عن جميع التدابير الموحدة التي اتخذناها في مجلس الأمن، إلى عقد ثلاثة اجتماعات على مستوى القمة بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآخر بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأكثر أهمية أن ذلك قد أسفر عن إعلان بانمونجوم، وإعلان بيونغ يانغ المشترك.

إن التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بتفكيك موقع تجارب يخص محركات الصواريخ ومنصة إطلاق، فضلاً عن تفكيك المرافق النووية في يونغبيون تفكيكاً نهائياً بحضور خبراء، على النحو المنصوص عليه في إعلان بيونغ يانغ المشترك، تُعدّ بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح. والخطوات الهامة التي اتخذتها جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال مؤتمر قمة بيونغ يانغ، ولا سيما التدابير العسكرية لبناء الثقة والتوصل إلى اتفاق للحد من التوترات العسكرية على جانبي الحدود التي يشتد فيها حضور القوات العسكرية، ستسهم أيضاً إسهاما كبيرا في الحد من التوتر وتجنب أي سوء تقدير في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن ترسي هذه الالتزامات والخطوات المتخذة الأساس لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية والنهوض بالسلام في شمال شرق آسيا.

إن إيجاد حل شامل وسلمي وسياسي ودبلوماسي لهذه المسألة التي طال أمدها، وكفالة نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة

فيه، يستدعي استمرار الحوار. وفي هذا السياق نرحب، سيدي الرئيس، باستعدادكم للسفر إلى بيونغ يانغ لمواصلة الحوار، وربما لإحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة.

وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك أهمية ضمان الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونلاحظ وجود ثغرات في مجال تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

ويتطلب ذلك استمرار التعاون بين الدول الأعضاء. وأود أن أؤكد مجددا التزام إثيوبيا بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة.

وبوجه عام، تتطلب التطورات الأخيرة التي نتابعها جميعا على المسار السياسي والجهود المبذولة لضمان التنفيذ الكامل لقرارات المجلس بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام في الأسبوع الماضي في ذلك الصدد. وينبغي تشجيع الطرفين على الحفاظ على الزخم في مساعيهما لتحقيق السلام والأمن المستدامين ونزع السلاح على نحو كامل وقابل للتحقق في شبه الجزيرة الكورية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأخيرا، سيظل الحفاظ على وحدة المجلس أمرا بالغ الأهمية. ونأمل أن نواصل القيام بذلك لأجل تيسير سعينا إلى إيجاد حل دبلوماسي شامل للمسائل ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ليتسنى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد تشابوتوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وزير الخارجية مايكل بومبيو على إحاطته بشأن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقدر بولندا كثيرا مناقشة اليوم لحسن توقيتها، فضلا عن شفافية وانفتاح النهج المتبع إزاء هذا الموضوع الهام.

قبل بضعة أشهر فقط، سعدنا جميعا بسماعنا عن إمكانية التوصل لحل سلمي لأعقد مشاكل انتشار الأسلحة النووية التي تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي بفضل توافر حسن النية وروح التعاون والمصالح المشتركة. ونتفق جميعا على أن السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الوسائل السلمية. ولذلك، فإننا نرحب باستمرار التقدم المحرز في الحوار بين الكوريتين. ويسرنا أن نشير إلى أن مؤتمر القمة الثالث الذي يُنظم في هذا العام بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والذي عُقد قبل بضعة أيام، هو خطوة أخرى هامة نحو تنشيط الحوار في شبه الجزيرة الكورية والحفاظ على استمراره.

ونرحب أيضا بالعملية الدبلوماسية المتعلقة بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وقد شكل مؤتمر القمة التاريخي الذي عُقد في سنغافورة في وقت سابق من هذا العام معلما بارزا في مسارها. ونأمل في إمكانية اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الصدد في أعقاب الاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ذلك السياق، رحبنا جميعا بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف تجاربها للقذائف النووية والتسيارية العابرة للقارات. هذا فضلا عن أن تدمير موقع لتجارب الأسلحة النووية في بونغي – ري يمثل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لم يتضح بعد ما إذا كان ذلك التهديد سيستمر في المستقبل. وسيكون من المهم للغاية الحفاظ على الزخم وعلى هذه الفرصة السانحة والمضي قدما على طريق تخفيف التصعيد.

ويجب أن يظل نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على رأس أولويات المجتمع الدولي بأسره. وعلى الرغم

من التطورات الإيجابية، لا تزال برامج بيونغ يانغ النووية وقذائفها التسيارية تشكل تهديدا للأمن الدولي وللاستقرار في المنطقة. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الخطر الذي يشكله الانتشار المحتمل للسلع والتكنولوجيا ذات الطابع الحساس إلى دول أخرى أو جهات من غير الدول. فلا تزال بيونغ يانغ تتحدي قرارات مجلس الأمن على نحو متزايد التعقيد. ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أنه على الرغم من الصعوبات السياسية والقانونية التي قد ينطوي عليها الأمر، يجب على جميع الدول دون استثناء الامتثال لالتزاماتها الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندرك تماما أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون نزع السلاح النووي الكامل الذي لا رجعة فيه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، امتثالا لقرارات مجلس الأمن. ولكن لم تبدأ تلك العملية بعد على الرغم من التطورات والتصريحات المشجعة. ولذلك، يجب علينا أن نظل متحدين في استمرارنا في ممارسة الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وندعو أعضاء مجلس الأمن الآخرين إلى إبداء عزمهم الجماعي على التنفيذ الكامل للجزاءات ووضع حد لمحاولات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الالتفاف على جزاءات الأمم المتحدة ومنع الدول الأعضاء الأخرى من تقويضها. وينبغي لأعضاء المجلس أن يعيدوا تأكيد التزامهم بتنفيذ جميع الجزاءات القائمة والمقبلة لزيادة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإجبارها على اتخاذ خطوات فورية وهادفة في اتجاه نزع السلاح النووي. وقد أُحرز هذا التقدم إلى الآن بفضل العمل المتضافر والمشترك لجميع الدول. ونأمل أن تواصل روح التعاون والإجماع ذاتها إلهام الأنشطة المستقبلية في هذا المجال. وسيكون لأي تطورات إيجابية آثار عميقة ومفيدة على العلاقات الدولية، بما في ذلك تعزيز مصداقية وموثوقية النظم الدولية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، نود بصفتنا المقدم الوحيد لقرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، أن نعرب عن أملنا في انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قريبا إلى الاتفاقية، لتسد بذلك إحدى الثغرات وتجعل الاتفاقية أكثر قربا من اتخاذ طابعها العالمي.

ويمكن لبيونغ يانغ أن تتخذ خطوة حاسمة أخرى نحو تخفيف التوتر وبناء الثقة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أذكّر المجلس بمدى فعالية هذه المعاهدة في مساعدتها لنا على التعامل مع التجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الرغم من عدم دخولها حيز النفاذ بعد.

وما فتئت بولندا، بصفتها عضوا في لجنة الأمم المحايدة للإشراف، تدعم بنشاط الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وسنواصل المشاركة في جميع الأنشطة التي يمكن أن تفضي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بشكل دائم. ويعني ذلك أيضا دعم المزيد من المبادرات والإجراءات الرامية إلى الحد من التوتر وتيسير الحوار. وستواصل بولندا مشاركتها في الهيئات الدولية، فضلا عن المبادرات العالمية والإقليمية الأخرى. وتتضمن الأمثلة على مشاركتنا تلك رئاستنا مؤخرا للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، فضلا عن الشراكات الدولية القائمة للتحقق من نزع السلاح النووي.

في الختام، أود أن أعرب عن اقتناعنا العميق بأن الزخم الحالي لن يضيع سدى. ولا شك أن قائمة الأنشطة تطول. فهناك نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية وتعزيز الطابع العالمي لنظم عدم الانتشار وإنشاء آليات للتحقق واتباع الممارسات السليمة وتكثيف التعاون الدولي في الميدان. وإذا ما أردنا النجاح، فإن علينا أن نقف صفا واحدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): على مدى الأشهر القليلة الماضية، أُحرز تقدم كبير في تسوية المشاكل في شبه الجزيرة الكورية. وشهدت المنطقة انخفاضا كبيرا في التوترات نتيجة للوقف الاختياري الذي أعلنته بيونغ يانغ في نيسان/أبريل لعمليات إطلاق القذائف والتجارب النووية وإغلاق موقع تجارب الأسلحة النووية في بونغي – ري، هذا فضلا عن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بتأجيل مناوراتهما العسكرية الصيفية إلى أجل غير مسمى. ونود أن نشير إلى التنفيذ الناجح للاتفاقات بين الكوريتين، المفصّلة في إعلان بانمونجوم المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل وزيارة رئيس جمهورية كوريا، مون جاي – إن، لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيلول/سبتمبر والتي شهدت التوقيع على إعلان بيونغ يانغ. وينص الإعلان على نية الطرفين الكوريين توسيع نطاق تعاونهما وعلى التزامات من جانب بيونغ يانغ بتفكيك منشأة القذائف في تونشان – ني وإغلاق منشآتها النووية في يونغبيون، مما يعطينا الأمل في إمكانية تحقيق الاستقرار في هذا الجزء من العالم.

يدعم الاتحاد الروسي بنشاط التقارب بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وتسوية المشاكل في شبه الجزيرة الكورية بشكل عام. ودأبنا لفترة طويلة على حث شركائنا على العمل على ذلك، بما في ذلك في إطار تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الروسي والصين في الصيف الماضي، والتي أصبحت الآن أمرا واقعا يجري تنفيذه. ونعتقد أن بناء الثقة هو مفتاح إيجاد مسار سياسي ودبلوماسي لحل المسائل في شبه الجزيرة الكورية. والاتفاق الذي تم التوصل إليه في بيونغ يانغ بين الكوريتين بشأن استعادة خطوط السكك الحديدية والطرق خطوة هامة في هذا الاتجاه. إننا ندعو أعضاء المجلس إلى دعم مبادرات بيونغ يانغ وسيول، التي تستجيب بالكامل لروح قراراتنا. وأي إمكانية لأن تصبح الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أداة للعقاب الجماعي غير مقبولة على الإطلاق. كما يشكل أي غياب للثقة بين واشنطن وبيونغ يانغ عقبة أمام اتخاذ إجراءات مشتركة يمكن أن يتعهد بها الجانبان في وقت واحد وبالتدريج من أجل دفع عملية التسوية الشاملة. ونقترح العمل معا للنظر في نظام الضمانات الأمنية الدولية، الذي سيكون شرطا أساسيا حاسما لحل إشكال مهمة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وفي ضوء ما أبدته بيونغ يانغ من استعداد للتعاون والتقدم الإيجابي الذي أحرزته في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة، فإن سياسات الشركاء الغربيين الرامية إلى فرض المزيد من الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبدو سيئة التوقيت بشكل متزايد. وبالنظر إلى أن بيونغ يانغ قد اتخذت عددا من الخطوات الهامة نحو نزع السلاح النووي، يبدو من المنطقي دعم تلك الجهود واقتراح شيء في المقابل من أجل الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. وفي ذلك الصدد، أود أن أسمع بعض زملائنا في المجلس يشرحون أسباب رفضهم بعناد أي إمكانية لتوجيه مجلس الأمن إشارة إيجابية، بشأن خطوات بيونغ يانغ نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

ونود أن نشير إلى أن أي تفاوض هو مسار ذو اتجاهين. وينبغي أن تقترن الخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو نزع السلاح التدريجي بتقليص الجزاءات، فالإجراءات تستحق ردود فعل عليها. وهذا أمر ضروري إذا أردنا تجنب حالات مثل الحالة على سبيل المثال، التي ظهرت مع خطة العمل المشتركة الشاملة عندما اخترع زملاؤنا الأميركيون ذريعة للانسحاب من جانب واحد من الاتفاق النووي الإيراني، وبذلك لم يحترموا التزاماتهم المترتبة عليهم بموجب قرارات مجلس الأمن. وينبغي أن تعمل مؤسسات وآليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها على دعم عملية التسوية والحوار بين الكوريتين،

لا أن تصبح عقبات أمامها. وعندئذ فقط يمكننا الحديث عن حل فعال للمشاكل المتراكمة في المنطقة، بما في ذلك القضية النووية، على أساس اتفاقات مقبولة من الطرفين.

وتحقيق ذلك من خلال الجزاءات والضغوط أمر صعب إن لم يكن مستحيلا. إن الحدود القصوى التي بلغتها أدوات الجزاءات التي اعتمدها المجلس تعني بالفعل أن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية غير قادرة غالبا على دعم نظام عادي، أو حتى الروابط الإنسانية والرياضية والدبلوماسية، التي لا علاقة لها بتطوير برامج القذائف التسيارية النووية، التي تربطها بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. إن التوسع الإضافي في الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تجاوز بالفعل التدابير الرامية إلى إعاقة قنوات تمويل برامج القذائف النووية المحظورة في بيونغ يانغ، ويعرض مواطني كوريا الشمالية لمصاعب اجتماعية واقتصادية وإنسانية لا يمكن قبولها. وبالمناسبة، من المهم أن نتذكر هنا أنه إلى جانب عنصر الجزاءات، فإن جميع قرارات مجلس الأمن في هذا المجال تتضمن أحكاما لاتخاذ تدابير لتحقيق تسوية سياسية ودبلوماسية للحالة في شبه الجزيرة الكورية، ويعادل تجاهلها عدم الامتثال لاتفاقات المجلس التوافقية بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

إن ما يسمى بالجزاءات الثانوية أو المستقلة التي تفرضها الولايات المتحدة وبعض حلفائها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودول أخرى، والالتفاف على الجزاءات المفروضة على مجلس الأمن هي أسوأ من ذلك بكثير. وهذه القيود الانفرادية لا تقوض فحسب سيادة الدول الأعضاء ومصالحها المشروعة وتتعارض مع قواعد التجارة الدولية وقواعدها، بل إنها تقوض أيضا سلامة القيود التي وافق عليها مجلس الأمن. ونحث مرة أخرى البلدان التي تفرضها على وقف هذه الممارسة. ونحن نرى بشكل متزايد أنها قد أصبحت أداة للمنافسة غير المشروعة ولتخويف وإبعاد الشركات العاملة من بلدان ثالثة.

ومثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا الصدد مفيد للغاية. ومن الصعب للغاية القيام بأعمال تجارية حتى عندما لا يحظر نظام جزاءات مجلس الأمن ذلك، وذلك بسبب وجود تلك الممارسات غير المشروعة، وخشية رجال الأعمال من أن ينتهي بهم الأمر مدرجين في قائمة الحظر. وأي محاولات لمباركة هذه القيود بالاحتجاج بسلطة المجلس أو لجنته المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، أو استجواب بلد أو آخر يلتزم بالتنفيذ الصارم لقرارات المجلس المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أمر غير مقبول.

إننا نؤيد كل من المجلس ولجنته ١٧١٨ في بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى حلول سياسية ودبلوماسية للمسائل في شبه الجزيرة الكورية وللمساعدة على إنشاء آلية أمنية متعددة الأطراف في شمال شرق آسيا. ونعتبر أيضا أن اللحظة مناسبة لكي يوجه مجلس الأمن، رسالة واضحة لدعم الاتجاهات الإيجابية في الحالة المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية. ويمكن القيام بذلك على سبيل المثال، من خلال اعتماد قرار مماثل، وهو مشروع نود إعداده وتقديمه إلى المجلس لمناقشته.

ونعتبر أيضا أنه من المهم إجراء تقييم منتظم لجدوى استعراض بعض القيود المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما تحقق بيونغ يانغ تقدما في اتجاه التخلي عن أسلحتها النووية. وسيكون من الممكن التوصل إلى بعض الخطوات الصغيرة على الأقل على سبيل المثال. إن قرارات مجلس الأمن تسمح باستعراض القيود في حالة إحراز تقدم سياسي. وكما أشرت من قبل، أكدت الأطراف في إعلاني بانمنجوم وبيونغ يونغ، على سبيل المثال، اهتمامها بتنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة. وإذا رحبنا جميعاً بهذه الاتفاقات، يتعين أن نفكر في أن تتوصل لجنة ١٧١٨ إلى شروط خاصة للنظر في طلبات الإعفاء من نظام الجزاءات لغرض تنفيذ مشاريع تعاونية بين الكوريتين متفق عليها بين بيونغ يانغ وسول.

والاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد للعمل بأكبر قدر ممكن مع جميع البلدان المهتمة بهدف ضمان تحقيق السلام والاستقرار وتسوية شاملة لمشاكل شبه الجزيرة الكورية على أساس مفاوضات متساوية وغير تمييزية بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا.

السيد لو دريان (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لا تزال كوريا الشمالية تمثل أخطر أزمة انتشار يواجهها المجتمع الدولي في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. إنه تحد كبير لأمننا الجماعي، وأود أن أشكر وزير الخارجية مايكل بومبيو على عقد اجتماع اليوم.

كيف هي الحالة الآن؟ إن العملية التي أطلقت بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، من ناحية، وبين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، من جهة أخرى، قد ساعدت على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية منذ بداية هذا العام. وكان مؤتمر قمة سنغافورة الذي نظمته الولايات المتحدة، حدثاً مهماً في هذا الصدد، وينبغي أن نرحب بها بالتأكيد، لا سيما في ضوء انعدام الثقة الذي ساد طوال عام ٢٠١٧. وقد أحطنا علماً بالالتزامات التي قطعتها كوريا الشمالية في ١٩ أيلول/سبتمبر في إعلان بيونغ يانغ الذي يهدف إلى تخفيف حدة التوتر وتحقيق التقارب بين الكوريتين. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الرئيس مون، والتي بذلت أيضا مرة أخرى في مؤتمر القمة بين الكوريتين، الأسبوع الماضي.

ومع ذلك، يجب ألا تغيب عن أذهاننا حقيقة أنه طالما لم تتخل كوريا الشمالية عن برامجها النووية والتسيارية، فإنها ستظل تشكل تهديدًا للمنطقة وللعالم بأسره. وينبغي أن تكون الأولوية بالنسبة للمجلس حث كوريا الشمالية على إظهار استعداد كبير للتراجع عن طموحها في بناء ترسانة نووية عاملة واتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. وفي حقيقة الأمر، أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الآونة الأخيرة إلى أن كوريا الشمالية واصلت أنشطتها النووية في الأشهر القليلة الماضية، كما فعل فريق خبراء الأمم المتحدة الذي يساعد اللجنة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وينبغي لنا أن نسلط الضوء على حقيقة أن كوريا الشمالية لم تصادق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتواصل الاحتفاظ بقدرات كيميائية وبيولوجية عسكرية. وأشار التحقيق الذي تم إجراؤه عقب وفاة كيم جونغ نام في فبراير ٢٠١٧ في كوالالمبور، إلى ارتباط الوفاة بكوريا الشمالية.

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من انخفاض حدة التوتر وهو أمر جدير بالترحيب، فإن الحالة لا تزال تشكل تهديدا للأمن الدولي. فما دامت برامج كوريا الشمالية النووية وبرامج قذائفها التسيارية قائمة، فإن أي حادثة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد. وعلاوة على ذلك، وإذ يستمر هذا البرنامج، هناك دائما خطر حدوث انتشار ثانوي من قبل كوريا الشمالية إلى بلدان أخرى، وحتى إلى كيانات من غير الدول، الأمر الذي سيستمر حتى يتم القضاء على ترسانة كوريا الشمالية وإعادة خبرائها في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية إلى القطاعات المدنية.

ويجب أن تظل مهمة المجلس تتمثل في مواصلة الضغط حتى تفي كوريا الشمالية بالتزاماتها هذه المرة. ولكي تنجح العملية، فإنها يجب أن تستند إلى تدابير ملموسة، ويجب على كوريا الشمالية البرهنة على رغبة حقيقية في تفكيك برامجها النووية وبرامج قذائفها التسيارية بطريقة شاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها بما يتماشى مع قرارات المجلس. ونتوقع منها ألا تكتفي بما صدر عنها من إيماءات، مثل الإعلان عن تدمير موقع تجاربها النووية، حيث أنها تمثل وباعتراف الجميع خطوات رمزية يمكن العدول عنها. وفي هذا الصدد، ستضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بكل تأكيد، بدور هام، وهو ما تستعد له بنشاط. وينبغي لخبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية

أن يكونوا في طليعة التحقق من الأنشطة الأكثر حساسية. وفرنسا مستعدة للمساعدة عندما يحين الوقت. ويمكن أن تتمثل خطوة أولى ملموسة في تقديم قائمة كاملة ودقيقة بأسلحة كوريا الشمالية النووية وقذائفها التسيارية.

فكيف ينبغي لنا تناول هذا الأمر؟ أولا وقبل كل شيء، ينبغي لنا أن ندعم الحوار الحالي، لأنه مهم لاستعادة الثقة وإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي. ويجب علينا، في الوقت نفسه، الحفاظ جماعيا على سياسة حازمة فيما يتعلق بكوريا الشمالية بالتطبيق الصارم لجزاءات مجلس الأمن. فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها بل استراتيجية لممارسة الضغط في السعي إلى إيجاد حل سياسي. وأعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يظل متحدا بشأن حقيقة أن الجزاءات لا تزال ضرورية. وينبغي لنا أن نستمر في التحلي باليقظة تماما في ضمان احترامنا جميعا لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي. وأشيد، في ذلك الصدد، بالعمل الرائع الذي يقوم به فريق الخبراء ولجنة الجزاءات، اللذين يشكلان أداتين أساسيتين للتحقق من التطبيق الفعال للجزاءات، وهنا أود أن أسلط الضوء على الأهمية التي نعلقها على الاستقلالية والنزاهة في عمل فريق الخبراء.

وكما سبق أن ذكر العديد من المتكلمين السابقين، يجب علينا أن نكافح الاستراتيجيات المستخدمة من جانب كوريا الشمالية للتحايل على الجزاءات من خلال أنشطة غير مشروعة شتى، تتراوح من غسل الأموال إلى عمليات نقل النفط والفحم من سفينة لأخرى في المحيطات.

إن الرئيس كيم جونغ أون يقول إنه يريد نزع السلاح النووي، وقد طلب منا ألا نشك في نواياه. ونحن، من جانبنا، سنحكم عليه بأفعاله، وندعو إلى استجابة حازمة وموحدة من جانب المجتمع الدولي تحترم قرارات المجلس. إن مصداقية واستدامة هيكلنا الأمني الجماعي – ومصداقية عدم الانتشار بصفة خاصة – على المحك. وذلك هو السبيل الذي تود فرنسا أن يسلكه المجلس في هذا المقام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون لرئاسة الولايات المتحدة ولكم شخصيا، الوزير بومبيو، على إتاحة هذه الفرصة لنا للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحقيق النزع الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

إن كازاخستان تعلم بشكل مباشر أن نزع السلاح النووي عملية معقدة وشاملة تتطلب اتباع نهج تدريجي وجهودا جبارة وصبرا هائلا وتنازلات متبادلة وحسن نية من قبل جميع الجهات المعنية. ولذلك، فإننا ندعو قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تقتدي بالتجربة الناجحة والمسار المشرق الذي سلكته كازاخستان، وآمل أن يكون حواري مع زميلي من كوريا الشمالية مفيدا.

كما نعلم جميعا، وعلى الرغم من الإغراء الكبير لأن نصبح دولة نووية جديدة لدى حصولنا على الاستقلال في عام ١٩٩١ وعدم وضوح الأوضاع الجيوسياسية بصورة لا يمكن التنبؤ بها في منطقتنا في ذلك الوقت، اتخذ رئيس بلدي، نور سلطان نزارباييف، القرار المصيري بالتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم – وهي ما ورثناه – فضلا عن إغلاق ثاني أكبر موقع للتجارب النووية في العالم، في سيميبالاتينسك. وقد قدنا السفينة بنجاح عبر مياه مجهولة وصرنا في النهاية شريكا موثوقا به ويمكن الاعتماد عليه للمجتمع الدولي الذي ضخ، في المقابل، استثمارات في بلدنا، مما أسفر عن العديد من المكاسب الاقتصادية لبلدنا وشعبنا. وصارت كازاخستان اليوم دولة تقدمية ومستقرة ومزدهرة، تسعى إلى تحقيق الهدف الطموح

المتمثل في أن تصبح واحدة من الاقتصادات والبلدان الثلاثين الأكثر تقدما في العالم خلال العقود القليلة القادمة.

وكانت خطواتنا القوية لتحقيق نزع السلاح النووي دليلا على الإرادة السياسية القوية، وقد نجحت بفضل التعاون المثالي من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وأعتقد أن ذلك التعاون العملي والواقعي والمفيد بصورة متبادلة يمكن أن يُستخدم في ظروف جديدة أخرى للتصدي لتهديدات جديدة ناشئة في عالمنا اليوم. كما إننا ممتنون غاية الامتنان للمملكة المتحدة وفرنسا والصين على دعم هذه الدول البناء لجهودنا المناهضة للأسلحة النووية. ومن الجدير بالإشارة فعلا أن جميع الدول النووية الخمس وقعت في نفس الوقت بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، المعروفة باسم بمعاهدة سيميبالاتينسك. وذلك يشكل مثالا جيدا للنوايا الحسنة المتبادلة، مما يدل على أنه على الرغم من الاختلافات بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، يمكن أن يكون هناك المزيد من الجهود المشتركة بشأن المسائل الهامة، ترمي إلى تعزيز عدم الانتشار.

تشير خبرتنا التي لا تقدر بثمن إلى أن نزع السلاح هو أفضل سبيل لبناء الثقة. وبعد أن اخترنا طريق التخلي عن الأسلحة النووية، مضينا إلى ما هو أبعد من ذلك، جنبا إلى جنب مع البلدان الأربعة الشقيقة المجاورة لنا، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وكانت هذه المنطقة ولا تزال الأولى من نوعها في نصف الكرة الشمالي، حيث تحيط بها دولتان نوويتان كبيرتان ولا تبعد كثيرا عن بعض الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال.

وبدأ رئيسنا كذلك مشروعا بالغ الأهمية يرمي إلى إرساء تعاون يقوم على الثقة وجدير بالثقة في آسيا على نطاق واسع. وفي عام ١٩٩٢، أنشأنا المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يوحد الآن بين ٢٧ دولة في المنطقة، ويعمل على تفادي الأخطار التي تهدد الاستقرار في المنطقة بالتصدي بنجاح للعديد من التحديات. إنه هيكل إقليمي فريد تجلس فيه إيران وإسرائيل والهند وباكستان ودول أخرى ترتبط بعلاقات معقدة إلى طاولة واحدة، جنبا إلى جنب، للتفاوض بشأن تدابير الاحترام المتبادل والنوايا الحسنة. ولذلك، فإنه سيسعدنا انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان إلى عضوية المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا حتى يتسنى لنا أن نرحب بشمال شرق آسيا في كنفنا ونرسي أساسا جديدا للتضامن والثقة. وقد جرى إطلاع المجلس على تجربة رئيس بلدي وعلى المزيد من الأفكار بشأن تدابير بناء الثقة في كانون الثاني/يناير خلال الجلسة الأبرز التي عُقدت أثناء تولي كازاخستان لرئاسة مجلس الأمن (انظر S/PV.8160).

إن التطورات الراهنة في شبه الجزيرة الكورية تبرهن على أهمية هذا النهج. ونحن نشيد بالدولتين الكوريتين على جهودهما الهادفة ومشاريعهما المشتركة للعودة إلى الحوار الشامل للجميع. كما إننا نقدر القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بتعليق مناوراتهما العسكرية المشتركة المنتظمة. فكل هذه الخطوات تشجع الأطراف على مواصلة التدابير السياسية والدبلوماسية السلمية التي مكنت من عقد اجتماع قمة سنغافورة التاريخي ولقاءات القمة المستمرة بين الكوريتين. ونحن نؤيد تلك المساعي بقوة ونرحب بنتائج الاجتماع الثالث للزعيمين الكوريين، والذي شهد إبرام مزيد من الاتفاقات الهامة الواردة في إعلان بيونغ يانغ المشترك. ومن الممكن أن يصبح الحوار السياسي الودي المستمر والمشاريع ذات الفائدة المتبادلة بين بيونغ يانغ وسول أكثر الطرق فعالية للتسوية طويلة الأجل للتوترات في المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى حلول مقبولة من الطرفين لنزع السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق وعلى نحو لا رجعة فيه.

كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسهم بشكل أفضل في تلك القضية النبيلة. أولا، الوحدة في المجلس يجب الحفاظ عليها وتسخيرها لتحقيق تلك المهمة الشاملة الرئيسية. ونأمل أن نتوصل إلى تسوية سريعة لبعض الخلافات المتبقية فيما بين أعضاء المجلس على أساس الثقة المتبادلة والدوام.

إن كازاخستان تتفهم القلق البالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن والمتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في الجزاءات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها. وينبغي أن ندرك أن إجراءاتنا البناءة تستند إلى حسن النوايا، وعلى أساس فهم مؤداه أن الجزاءات تدابير مؤقتة تهدف إلى حل المسائل المستعصية بالوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية.

واستنادا إلى ما لكازاخستان من خبرة عملية، فإنها تدعو إلى الشفافية وعملية تدريجية في المهمة الجسيمة المتمثلة في نزع السلاح، يجب أن تولي الاعتبار على نحو متساو لشواغل جميع الأطراف، وأن تشمل الوفاء بصورة متبادلة بما تم التعهد به من التزامات. ولاحظ رئيس بلدي خلال جلسة كانون الثاني/يناير أن تقديم ضمانات أمنية إلى الطرف المنخرط في نزع السلاح شرط لا غنى عنه للمضي قدما (انظر S/PV.8160).

وفي هذا السياق بالتحديد، تقترح كازاخستان النظر في إمكانية وضع خارطة طريق لإخلاء كوريا الشمالية من السلاح النووي بصورة تدريجية، بضمانات أمنية قوية من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، مقابل التنفيذ الكامل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجميع التزاماتها وعودتها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتنفيذ الإلزام لمسار العمل هذا يمكن أن يكون منصوصا عليه في قرار المجلس ذي الصلة، بعواقب واضحة إذا لم يتم الوفاء به.

وكازاخستان على استعداد لتبادل خبرتها وتوفير خبرتها التقنية لتحقيق عملية تدريجية وشفافة لنزع السلاح النووي. ونحن على ثقة بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستكون قادرة على تكرار نجاحنا بل تجاوزه من خلال إيجاد مثال عملي لإلهام منطقة شمال شرقي آسيا لتصبح ثاني منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي. وهذه المناطق ينبغي تشجيعها بالضرورة من خلال الحصول على ضمانات أمنية من الأعضاء الخمسة الدائمين في الأمن. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن أملنا في أن يؤيد المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى العضو الأخير المتبقي في مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين.

وأخيرا، فإن الحالة اليوم في شبه الجزيرة الكورية قد تحسنت بشكل كبير وأصبحت أكثر مواتاة من أي وقت مضى. وتدفعنا إلى التركيز أكثر على العمل بعزم ومضاعفة حين نوايانا وصبرنا وإرادتنا السياسية للمضي قدما بنجاح نحو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وهذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق استقرار جديد في المنطقة والعالم بأسره، على أساس أن السلام في بلد من البلدان استثمار في السلام العالمي، لأننا جميعا مرتبطون معا بالإنسانية المشتركة والمصير المشترك للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الخارجية في جمهورية كوت ديفوار.

السيد أمون - تانو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تعرب كوت ديفوار عن امتنانها لرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. إن لموضوع مناقشة اليوم أهمية أكبر لأنها تأتي في سياق يتسم بالانتهاكات المتكررة للمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن التي ترمي إلى حظر إنتاج وتخزين ونقل واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وباعتبار كوت ديفوار دولة طرفا في جميع المعاهدات التي تحظر الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية، فإنها تتشاطر شواغل المجتمع الدولي في مواجهة التدهور المقلق لنظام عدم الانتشار والتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين. ويمثل

استمرار التوترات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، التي تغذيها الطموحات النووية لكوريا الشمالية، فضلا عن تقارير عن انتهاكات نظام جزاءات مجلس الأمن، التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، تطلب كوت ديفوار بأن تحترم كوريا الشمالية التزاماتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشجع سلطات كوريا الشمالية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتشيد كوت ديفوار بالتدابير التي اتخذتها بيونغ يانغ مؤخرا في هذا الصدد، ولا يزال أهمها هو تفكيك موقع التجارب النووية الرئيسي لديها في بونغي – ري. إننا نحث كوريا الشمالية على القيام بالمزيد من أجل تهيئة بيئة من الثقة المتبادلة مع جميع الدول في المنطقة، وكذلك جميع جهات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية.

ويرحب بلدي بتهدئة الحالة التي أسفرت عن إعادة رفات الجنود الأمريكان الذين قتلوا خلال الحرب الكورية ١٩٥٠–١٩٥٣، ومؤتمر القمة التاريخي الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه بين الرئيس دونالد ترامب والرئيس كيم جونغ – أون إن السلام والاستقرار الدائمين لن يتحققا في شبه الجزيرة الكورية إلا بالتزام جميع الدول في المنطقة على تغليب كفة الحوار والتسوية السلمية لخلافاتها.

ويعتقد بلدي أنه ينبغي للجهات المعنية أن تقوم ببناء الثقة فيما بينها. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ تحسن العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، كما يتضح من مؤتمر القمة الثالث في سنة واحدة بين رئيسيهما، الذي عقد في بيونغ يانغ في أيلول/سبتمبر. وكان مؤتمر القمة خطوة أخرى نحو المصالحة المنشودة بشدة بين الدولتين الكوريتين وتحقيق الطموح المشترك المتمثل في بناء منطقة يعمها السلام الدائم. كما وطد مؤتمر القمة إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي وُقع في ٢٧ نيسان/أبريل، فضلا عن إنجازات مؤتمري القمة السابقين، لا سيما الحد من التوترات السياسية والعسكرية، والتعاون بين الكوريتين، ونزع السلاح النووي.

كما ترحب كوت ديفوار باستعداد القائدين الكوريين للانخراط في التعاون الاقتصادي والإنساني المتسم بالمنفعة المتبادلة. ونثني على رعاة هذا التقدم، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ونأمل أن تؤدي الدينامية الجارية للتعاون إلى التوقيع على معاهدة سلام ونزع السلاح النووي بصورة كاملة في شبه الجزيرة الكورية.

ومن واجب مجلس الأمن دعم ومواكبة عملية التطبيع الجارية. كما أن حزمه في تنفيذ نظام الجزاءات وتصرفه على نحو موحد في تعزيز احترام المعاهدات الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل سيكونان أيضا حاسمين.

وتعرب كوت ديفوار مجددا عن اقتناعها بأن ما من سبيل آخر عدا الالتزام الجماعي من جانب المجلس بدعم الحوار فيما بين جميع الأطراف سيؤدي إلى حل الأزمة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. كما نؤكد من جديد التزامنا بفضائل تعددية الأطراف وندعو إلى تعزيز الأطر الدولية التي يتم فيها التوصل لحلول توافقية للتحديات المعاصرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لوزير الخارجية في جمهورية بيرو.

السيد بوبوليثيو بارداليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الإحاطة الإعلامية وتسلط الضوء على أهمية معالجة مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية في مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر وزيري الخارجية بومبيو على ما وافانا به من معلومات، ونؤكد دعم بيرو للجهود الهامة التي تبذلها حكومة بلده.

ويلاحظ بلدي بقلق عميق التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي تشكله برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما ذكر، فإن هذا التهديد يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية والولايات المحددة للمجلس.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن برامج كوريا الشمالية على التخلي وأنشطتها ذات الصلة يجب التخلي عنها بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ونعتقد أنه، طالما لم يحدث ذلك، فإن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن يجب أن تظل نافذة وأن تُنفذ على نحو صارم من جانب جميع الدول.

إن بيرو تمتثل لتنفيذ تلك الجزاءات داخل ولايتها القضائية، وترى أن المجلس يجب أن يظل يقظا في تحديد ومعاقبة أي حالة محتملة من حالات عدم الامتثال، أينما تقع. ونود أن نشدد على التزام أعضاء مجلس الأمن بالإجماع فيما يتعلق بهذه المسألة. وتولي بيرو أهمية كبرى للحفاظ على الوحدة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الصدد، نود الثناء على الدبلوماسية الرفيعة المستوى للسلطات في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، بما في ذلك أنتم، معالي وزير الخارجية، ونأمل أن يكون ذلك بداية لتحقيق نتائج ملموسة بشأن نزع السلاح النووي. ومن الواضح أن هذه مسألة معقدة، يعود تاريخها إلى الحرب الكورية. ولذلك، فإننا نقدر التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، والذي ساعد حتى الآن على التخفيف من حدة التوترات وبناء الثقة والحد من مخاطر سوء الفهم أو سوء التقدير، وإرساء الأسس لنزع السلاح النووي في نهاية المطاف.

ونرحب بالاتفاقات التي تحققت في القمة الثالثة بين الكوريتين، المعقودة في الأسبوع الماضي في بيونغ يانغ، والتي اشتملت على تدابير عملية تهدف إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتعكس نوايا البلدين لإرساء منهاج جديد للثقة من أجل تحقيق السلام. وفي ضوء تلك التطورات، نرى أن نظام الجزاءات الذي فرضه المجلس أثبت نجاعته كوسيلة لتقريب حكومة كوريا الشمالية من مائدة المفاوضات، دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في البلد. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بمبادرة الولايات المتحدة، التي تَعزز نظام الجزاءات تحت قيادتها، وأن نؤكد مرة أخرى على أهمية تعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهنا جميعا.

وكبلد ملتزم بنظام عدم الانتشار النووي، فإن بيرو طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. ويشمل ذلك معاهدة تلاتيلولكو، التي تجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأحدث معاهدة للأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة النووية. وإننا نصبو إلى عالم خال من التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة، ولذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على استعداد بيرو الكامل والمستمر للإسهام في كل الجهود المبذولة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في بابوا غينيا الجديدة.

السيد إيسونو أنغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد غينيا الاستوائية أن يشكر وزير الخارجية مايك بومبيو وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على عقد هذه المناقشة ويهنئ الولايات المتحدة على عملها الممتاز كرئيس للمجلس في أيلول/سبتمبر.

إن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح النووي العالمي هو أحد الأهداف والمهام الرئيسية للأمم المتحدة وغينيا الاستوائية. وفي هذا الصدد، تنتهج حكومة بلدي سياسة ثابتة ترفض وتدين بشدة أي عمل ينطوي على إطلاق

القذائف التسيارية وإجراء التجارب النووية وتطوير برنامج نووي عسكري، فضلا عن انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعزز الجزاءات الدولية ضد انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

والبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تمثل مجرد شاغل إقليمي فحسب، بل هي شاغل عالمي، لأن عواقب وآثار أي تفجير نووي عارض أو متعمد ستكون كارثية على الصعيد العالمي. وكان من رأي غينيا الاستوائية دائما أن الجزاءات ليست هدفا في حد ذاتها؛ بل هي وسيلة لتحقيق غاية. ولذلك، يجب تطبيقها بشكل متناسب وحذر في إطار فرضية استنفاد جميع الوسائل السلمية، للحيلولة دون تسببها في الإضرار بأضعف القطاعات وأكثرها هشاشة. ويجب أن يكون واضحا أنه عندما يكون المجلس هو من فرض الجزاءات، يجب على جميع الدول أن تتقيد بها.

ولكن لا يمكننا أن نفترض أن آلية الجزاءات الحالية للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) هي الأكثر فعالية في الوقت الحالي. وغينيا الاستوائية تؤيد تحسين هذه الآلية؛ ووضع معايير أكثر صرامة للتحقق من الأدلة؛ وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي عن طريق التعاون والتشاور على الصعيد الدولي؛ والردع من أجل الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية؛ ووضع آجال زمنية واضحة للقرارات التي تعتمدها اللجنة؛ ووضع بروتوكول عمل لأعضاء اللجنة؛ واتخاذ تدابير عملية وفعالة لنشر نظام جزاءات القرار ١٧١٨بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإعلانه عالميا؛ والسعي إلى إمكانية فرض جزاءات تسبب أزمات إنسانية أقل وتكون أقل أثرا على البلدان الثالثة؛ ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على إنفاذ وتطبيق الجزاءات.

إننا نشهد فرصا نادرة وتحديات خطيرة أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة للمجتمع الإنساني. ومن الأمثلة على ذلك السلام ونزع السلاح النووي الكامل والذي يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية، الذي لا يزال موضوعا رئيسيا للمجلس. والتطورات الأخيرة التي حدثت في عام ٢٠١٨ بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي علامة أمل. وأنا أشير إلى المفاوضات الرفيعة المستوى بين الكوريتين، التي جرت بين زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيم جونغ أون، ورئيس جمهورية كوريا مون جاي – إن، والقمة المعقودة في حزيران/يونيه في سنغافورة بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، ورئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ستمثل تغييرات عميقة ومأمولة للمجتمع الدولي إذا ما تبلورت. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على أعمال رجال الدولة الثلاثة هؤلاء الذين قدموا المصالح العليا لشعوبهم والبشرية على قناعاتهم الأيديولوجية.

وأمامنا فرصة فريدة ينبغي ألا تهدر لتحقيق التهدئة وعدم الانتشار في شبه الجزيرة الكورية. والقمة الثالثة بين الكوريتين، التي عقدت في ١٩ أيلول/سبتمبر في بيونغ يانغ بين كيم جونغ أون ومون جاي – إن تمثل خيطا من الأمل. والاتفاقات التي تم التوصل إليها هي علامة أخرى على إرادة السعي لمواصلة التقارب وحسن النوايا في السعي إلى السلام والتفاهم. واعتزام الكوريتين تقديم عرض مشترك لاستضافة وتنظيم الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٣٢ هو علامة على خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا يمكن لغينيا الاستوائية إلا أن تحيي البلدين الشقيقين وتشجعهما على مواصلة جهودهما سعيا للتفاهم وهدفهما النهائي التوقيع على اتفاق سلام. كما نشجع البلدين على مواصلة تعزيز اللقاءات والتواصل بين الأسر التي شتتها الحرب الكورية – وهي خطوة جديرة بالترحيب، كما يتضح من حدث لم شمل الأسر المؤثر والانتقال بين الكوريتين في آب/أغسطس.

أخيرا، وبالمثل، تدعو غينيا الاستوائية البلدان المعنية بالأزمة في شبه الجزيرة الكورية، والجهات ذات النفوذ في المنطقة والمجتمع الدولي إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل المفاوضات.

بل على العكس من ذلك، ينبغي لهم بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل مرض للجميع وتجنب حالة يوجد رابح وخاسر. وندعو سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن من أجل تحقيق تفكيك برامجها النووية والتسيارية تفكيكا كاملا وقابلا للتحقق ولا رجعة فيه، وجعل ذلك قصة نجاح ومعلما بارزا في التاريخ.

وغينيا الاستوائية على استعداد لتقديم مساهمتها الصغيرة في إيجاد حل نهائي من خلال توفير أراضينا وما فيها من مرافق ممتازة، كموقع محايد لاجتماع محتمل في المستقبل فيما بين جميع الأطراف المعنية بالأزمة في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أثق بأن الأعضاء يذكرون بوضوح عندما اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك قبل عام واحد للمشاركة في أعمال الجمعية العامة. كانت التوترات في شبه الجزيرة الكورية مرتفعة بشكل خطير. منذ ذلك الحين، أحرز تقدم تاريخي إيجابي، ولدينا زخما جديدا، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. وبقدر ما نود، فهذه ليست عملية بسيطة أو سريعة؛ إنها ستستغرق وقتا. وحدة المجلس كانت حاسمة بالنسبة للتقدم المحرز حتى الآن، واستمرار الوحدة سيكون بالغ الأهمية. وانخراطكم الشخصي، أيها الوزير بومبيو، بالغ الأهمية. ونشكركم على ذلك.

لقد أظهر مجلس الأمن عزيمة قوية فيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك من خلال اعتماد العديد من القرارات الهامة بتوافق الآراء. وساهمت السويد في تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق الدفع باستمرار صوب الحلول الدبلوماسية. علينا الآن شحذ عزيمتنا صوب إحراز مزيد من التقدم في النهج ذي الشقين.

أولا، نحن بحاجة إلى التنفيذ الفعال للجزاءات الست الحالية حتى تتم تلبية مطالب المجلس. هناك انتهاكات واسعة النطاق لنظام الجزاءات في طائفة من المجالات، بما في ذلك صادرات الأسلحة والنفط والتجارة والمعاملات المالية. نحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها وكفالة التنفيذ الكامل.

ما من شك في أن المسؤولية عن الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقع أساسا على عاتق الحكومة. وفي الوقت نفسه، هناك شواغل بشأن الآثار السلبية غير المباشرة للجزاءات. ولذلك ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود لكفالة صون الإعفاءات لأغراض إنسانية. لا ينبغي ضياع جيل من الكوريين الشماليين، بسبب سوء التغذية والافتقار إلى الأدوية.

ثانيا، يجب أن نواصل تشجيع ودعم الجهود الدبلوماسية. فالتقدم المحرز في الحوار بين الكوريتين مشجع للغاية. وجرى التوصل إلى اتفاقات هامة، بما في ذلك مؤخرا في مؤتمر القمة المعقود في بيونغ يانغ في الأسبوع الماضي، وكان مؤتمر القمة الذي عقد بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة في حزيران/يونيه في الواقع حدثا هاما. يجب على جميع الأطراف أن تعمل الآن للمحافظة على الزخم وبناء الثقة. وثمة حاجة إلى اتباع نهج تدريجي لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويعني ذلك بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترجمة التزاماتها إلى أنشطة ملموسة دون تأخير. ومن المهم أن تمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا في مرحلة مبكرة من العملية.

ستظل الدبلوماسية الخلاقة بالغة الأهمية، وينبغي للأطراف استكشاف سبل الانتقال من الهدنة إلى اتفاق سلام. وثمة

حاجة واضحة إلى ترتيبات تعاونية إقليمية، بما في ذلك بشأن الأمن، كما سمعنا من الآخرين. ومن الضروري أن يكون هناك إطار دولي يتناول جميع الجوانب المختلفة ويمكنه أن يسهم في تحقيق الاستدامة. نحن نرحب بالدعم المقدم من الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة. وسيواصل بلدي، مع وجوده في بيونغ يانغ، وبصفته عضوا قديما في لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة، المساعدة في الجهود الدبلوماسية.

إن للحالة في شبه الجزيرة الكورية آثارا خطيرة على السلام والأمن الدوليين. وهي حيوية أيضا بالنسبة لعلاقات حسن الجوار في شمال شرق آسيا. وقد أظهر التقدم المحرز مؤخرا أن نزع فتيل التوترات ممكن عن طريق الحوار والتعاون، وينبغي لمجلس الأمن الاعتراف بذلك. ينبغي اغتنام هذه الفرصة الجديدة السانحة. علينا الآن أن نعمل معا وأن نبقى متحدين نحو تحقيق شبه جزيرة كورية يسودها السلام والازدهار وخالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في هذه المناسبة، وكمال قال فخامة الرئيس إيفو موراليس أيما في جلسة الأمس (انظر S/PV.8362)، فإن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية هي واحدة أهم المسائل المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، وعليه فإنها تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. إن بوليفيا جزء من أول منطقة كثيفة السكان في العالم يتم إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية، قبل ما يزيد قليلا عن ٥٠ سنة، من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية – معاهدة تلاتيلولكو. وعلاوة على ذلك، فقد كرست بوليفيا في دستورها حظر صنع واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية على الأراضي البوليفية، وكذلك حظر احتجاز وعبور النفايات النووية والسامة. وفي هذا الصدد، فقد وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولهذا السبب، فإننا نكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وبخاصة ما يسمى بالدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى التوقيع على تلك المعاهدة الهامة، لأن السبيل الأمثل لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل هو من خلال ضمان الحظر التام من قبل جميع الدول والجهات من غير الدول.

وتدعو بوليفيا مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف وتفكيك برنامجها لتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية برمتها.

كانت سنة ٢٠١٧ من أكثر السنوات التي شهدت عملا مكثفا من جانب مجلس الأمن بشأن مسألة عدم الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بعد التجربة النووية في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، وعدة تجارب لإطلاق القذائف التسيارية، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع ثلاثة قرارات، لم تفرض جزاءات متزايدة الصرامة على ذلك البلد فحسب، بل وأعربت عن الحاجة التامة إلى حلول سلمية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، نرى أن فرض الجزاءات يفي بجزء من أهدافها المتمثلة في إيجاد فرص لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات من أجل استئناف الحوار للتوصل إلى حل سلمي دبلوماسي وسياسي يؤدي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتؤكد بوليفيا من جديد التزامها بالامتثال لتلك القرارات وجميع القرارات الصادرة عن هذا الجهاز.

منذ بداية عام ٢٠١٨، وبفضل الإرادة السياسية لمختلف الأطراف المعنية، شهدت الحالة في شبه الجزيرة الكورية تغييرات إيجابية. إن بوليفيا، بوصفها دولة مسالمة وتشجع ثقافة الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، ترحب بتعزيز الحوار بين الكوريتين، اللتين عقدتا بالفعل حتى الآن هذا العام ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى بين الرئيسين مون جاي – إن، وكيم

جونغ أون. وكانت نتيجة هذه الاجتماعات، التي استندت إلى الحوار الصادق القائم على الاحترام المتبادل، رائعة. وعلى سبيل المثال، فإن إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي يدعو إلى وقف جميع الأعمال العدائية في جميع المناطق، دليل قوي جدا على إرادة الطرفين لبناء الثقة المتبادلة وتعزيز العلاقات التي تسعى إلى تحقيق السلام والوئام والازدهار.

ويجب أن نشير إلى أن تلك المحادثات حققت المزيد من النتائج الملموسة، مثل وقف تجارب القذائف التسيارية، وتفكيك موقع بونغي – ري للتجارب النووية، ولم شمل أسر شتت طوال أكثر من ٦٠ عاما بسبب النزاع، من بين أمور أخرى. وفي الآونة الأخيرة، في مؤتمر قمة بيونغ يانغ، اتفق الطرفان على تفكيك موقع تونغتشانغ – ري لمحركات القذائف التسيارية وتجارب إطلاقها، ومركز يونغبيون للبحوث العلمية النووية.

وأفسح ذلك المجال لعقد اجتماع رابع بين الزعيمين في مدينة سول، والذي سيكون حدثاً مهماً تماماً وعلامة واضحة على تعزيز الثقة المتبادلة.

ونُسلّط الضوء على عقد مؤتمر القمة بين رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورئيس الولايات المتحدة في حزيران/يونيه الماضي في سنغافورة. وأكرر التأكيد على أن هذا التقارب من شأنه أن يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وبناء نظام سلام دائم ومستقر، الأمر الذي سيسهم فيه وقفُ المناورات العسكرية.

وفيما يتعلق بالجزاءات، نُصرّ على أنها ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها؛ وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء الآثار الضارة المحتملة التي يمكن أن تترتب نتيجة لها على سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأي إجراء من جانب المجلس يجب ألا يؤثر سلبا على الظروف المعيشية للسكان المحليين. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على العمل الهام الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لتيسير الاستثناءات بما يسمح باستيراد منتجات للأغراض الإنسانية. وبالمثل، فإننا نؤكد مجدداً رفضنا لأي إجراء انفرادي ولأي نوع من أنواع فرض الجزاءات من جانب واحد.

في الختام، نؤكّد مرة أخرى على أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع؛ والحل الدبلوماسي القائم على أساس الحوار والمشاورات هو وحده الذي سيمكننا من تحقيق نزع السلاح النووي بصورة كاملة وقابلة للتحقق في شبه الجزيرة الكورية ومن بناء نظام سلام مستدام في تلك المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية كوريا.

السيدة كانغ (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن.

كما ذكرتم، سيدي الرئيس، إننا بالفعل نشهد فجر يوم جديد فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية الكورية الشمالية. ومن المفيد أن نتوقف لوهلة وأن ندرك تماماً كيف أنه يوم جديد. فقبل أقل من عام هنا في المجلس، كنا نحسب عدد التجارب النووية لكوريا الشمالية وعملياتها لإطلاق القذائف التسيارية وندعو إلى العمل الموحد من أجل حمل كوريا الشمالية على اختيار الجانب الصحيح من التاريخ. وفي ذلك الوقت، كانت فكرة المصافحة بين الرئيس ترامب والرئيس كيم جونغ أون وعقد مؤتمر قمة تُعتبر من أحلام اليقظة. وكان ضرباً من الخيال تصوُّر أن يقف الرئيس مون جاي – إن والرئيس كيم جونغ أون على قمة جبل بايكدو لالتقاط صور معاً. ولكن ها نحن ذا، وقد أصبح لدينا مجموعة مختلفة من الأرقام للتفكير فيها: ثلاثة مؤتمرات قمة بين الكوريتين وأول مؤتمر قمة على

الإطلاق بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في غضون خمسة أشهر، مع احتمال أن تعقبها لقاءات أخرى في الأشهر المقبلة.

وأودّ أن ألخص بسرعة التطورات البارزة في شبه الجزيرة الكورية التي أوصلتنا إلى هذه النقطة. بدأتْ هذه التطورات بمشاركة كوريا الشمالية في الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٨ في بيونغ تشانغ والألعاب الأولمبية للمعوقين في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، والتي أرسل إليها زعيم كوريا الشمالية وفداً رفيع المستوى. وسرعان ما تلتها زيارة المبعوث الخاص للرئيس مون جاي – إن إلى بيونغ يانغ في أوائل آذار/مارس، والذي عاد بتأكيد مباشر من الرئيس كيم لنواياه بشأن نزع السلاح النووي.

وفي نيسان/أبريل، اتخذت كوريا الشمالية خطوة إلى الأمام بإعلانها الكف عن إجراء التجارب النووية فضلاً عن إيقاف تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات. كما أعلنت أنها ستفكك موقع تجاربها النووية، وهو ما فعلته بعد ذلك بشهر. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، عقدت الكوريتان قمة الكوريتين – والتي كانت الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي الوثيقة الختامية لها، إعلان بانمونجوم، اتفق الجانبان على التعاون النشط من أجل إنشاء نظام سلام دائم ومستقر في شبه الجزيرة الكورية، وأكدا الهدف المشترك المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال نزع السلاح النووي الكامل.

وفي أول مؤتمر قمة على الإطلاق بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه، أكّد زعيما البلدين أيضاً الهدف المشترك المتمثل في بناء نظام سلام دائم ومستقر في شبه الجزيرة الكورية، وأعاد زعيم كوريا الشمالية تأكيده على التزامه الكامل بنزع السلاح النووي.

وفي الأسبوع الماضي، قام الرئيس مون جاي – إن بزيارة بيونغ يانغ لحضور اجتماع القمة الثالثة له مع الرئيس كيم. وقد ناقشا بإسهاب تحدي نزع السلاح النووي، بما في ذلك السبل الملموسة لتحقيق ذلك. وللمرة الأولى بصوته، أعلن زعيم كوريا الشمالية التزامه بتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى أرض سلام، خالية من الأسلحة النووية وخطرها. وجاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس مون جاي – إن، تم بثه على الهواء مباشرة إلى بقية دول العالم.

وعلى نحو أكثر تحديداً، وفي إعلان بيونغ يانغ المشترك، أعلنت كوريا الشمالية أنها ستقوم بصورة نهائية بتفكيك موقع التجارب على محركات الصواريخ ومنصة الإطلاق في دونغتشينغ – ري تحت مراقبة خبراء من البلدان المعنية، وأبدت استعدادها لاتخاذ تدابير إضافية، مثل التفكيك النهائي للمرافق النووية في يونغبيون، فيما تتخذ الولايات المتحدة تدابير مناظرة. وتحدونا الآن آمال عريضة في أن تتمخّض المفاوضات المقبلة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية عن نتائج ملموسة بقدر أكبر.

تمكّن المجتمع الدولي من إعادة كوريا الشمالية إلى الحوار من خلال الجمع المتوازن بين الأدوات الدبلوماسية. وعلى وجه الخصوص، كان لمجلس الأمن دور حاسم في ذلك. فقد اعتمد المجلس بالإجماع مجموعة من الجزاءات رداً على الاستفزازات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، وتصرّف المجتمع الدولي موحّداً في تنفيذها بشكل كامل، وبذلك بعث برسالة واضحة إلى كوريا الشمالية مفادها أن الاستمرار في برنامجها للأسلحة النووية لن يحظى بالقبول أبداً. ولكن في الوقت نفسه، أُبقي على باب الحوار مفتوحاً لإعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات. وفي نهاية المطاف، انتصرت إرادة المجتمع الدولي، وغيرت كوريا الشمالية مسارها وسلكت سبيل الحوار والحل السلمي. وقد اتخذت في الأشهر القليلة الماضية سلسلة من الإجراءات ”الأولى من نوعها“ التي لم يكن من الممكن تصورها قبل عام واحد فقط.

أما بالنسبة لحكومة جمهورية كوريا، فإننا ملتزمون بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لضمان تنفيذ الجزاءات التي فرضها

المجلس بإخلاص، حتى بينما نواصل العمل مع كوريا الشمالية لتيسير إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي الكامل. ونحن نعزز أيضاً الحوار بين الكوريتين لتمتين زخم المصالحة وتحسين العلاقات. ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاق العسكري الشامل الموقّع في بيونغ يانغ، والذي يهدف إلى القضاء على خطر الحرب ومنع الاشتباكات العرضية.

وفي الأسبوع الماضي، بينما كان الرئيس مون جاي – إن في كوريا الشمالية، انضمّ العديد منا إليه وإلى الرئيس كيم في زيارتهما إلى جبل بايكدو. وبما أنه أعلى نقطة في شبه الجزيرة الكورية، ينطوي هذا الجبل على دلالة خاصة جداً لجميع الكوريين. إن المناخ المحلّي لجبل بايكدو يجعل التنبؤ بالطقس هناك صعباً جداً– فهو يكون مشمساً وصافياً في لحظة، ثم ينقلب إلى ضبابي مع زخّات مطر في اللحظة التالية. وقد كنا هناك في طقس صافٍ ومشمس يبعث على الدهشة. بيد أن ذلك هو الاستثناء على الأرجح وليس القاعدة. إن طريقنا إلى نزع السلاح النووي الكامل وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية قد يكون مثل ذلك – فترات عسيرة من عدم اليقين والضجر تتخللها لحظات تشهد تغيرات رئيسية إلى الأمام ورؤية صافية نحو تحقيق هدفنا.

ولكن، في المنظور الأطول أجلاً للأمور، وبمقارنة ما كنا عليه قبل عام وما نحن عليه اليوم، باتت الحالة أكثر وضوحاً وتحسّنت الرؤية بصورة كبيرة. لقد كان إحداث التغيير ممكناً بسبب القيادة الجريئة والبعيدة النظر والحازمة، التي اعتمدت إلى حد كبير عليكم، الوزير بومبيو، وعلى وحدة المجتمع الدولي. وما دمنا على المسار الصحيح، فإنني على ثقة من أن الأشهر المقبلة ستقرّبنا أكثر من هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وسيادة السلام فيها بصورة دائمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية اليابان.

السيد كونو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أُعرب عن خالص امتناني لكم، الوزير بومبيو، على جهودكم الدؤوبة بشأن قضايا كوريا الشمالية. فأنتم لم تعقدوا هذه الجلسة لإعادة تأكيد تصميمنا الجماعي على معالجة هذه المسائل الملحة وحسب، ولكنكم أيضاً كرّستم نفسكم بتفان لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل في كوريا الشمالية من أجل الخير لنا جميعاً. وأود أيضاً أن أشيد بنظيرتي من جمهورية كوريا، الوزيرة كانغ، على قيادتها وعملها الجاد.

وترحب اليابان بالجهود الدبلوماسية الجارية وتدعمها، بما في ذلك مؤتمر القمة التاريخي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية المعقود في سنغافورة في حزيران/يونيه، فضلا عن مؤتمرات القمة الثلاثة التي عقدت بين الكوريتين هذا العام، كخطوة نحو التوصل إلى حل شامل للمسائل المعلقة التي تشمل كوريا الشمالية. ويحدوني عظيم الأمل في أن تؤدي هذه الجهود إلى تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية أيا كان مداها بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه من جانب كوريا الشمالية، وهو هدف مشترك نتشاطره جميعا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولن تدخر اليابان جهدا لتحقيق ذلك الهدف.

ومع ذلك، فإننا ندرك تماما أن آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أعرب عن قلق شديد إزاء مواصلة كوريا الشمالية لبرنامجها النووي. إن ما نسعى إليه هو أن تغتنم كوريا الشمالية هذه الفرصة غير المسبوقة وتتخذ خطوات حاسمة ولا رجعة فيها صوب التفكيك الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وينبغي أن يتحد المجتمع الدولي لمساعدة الجهود الدبلوماسية الجارية وتشجيع كوريا الشمالية على اتخاذ قرار استراتيجي للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية. ومن الضروري، عند القيام بذلك، أن نظل متحدين من أجل كفالة التنفيذ الكامل للقرارات ذات

الصلة التي اعتمدها المجلس بالإجماع. وأنا على اقتناع بأنه ما من طريقة أمامنا أفضل من دعم العملية الدبلوماسية الحالية.

كما ينبغي أن ندرك العديد من الحوادث الهامة. وتتشاطر حكومة اليابان رأي حكومة الولايات المتحدة وبعض البلدان الشريكة القائل بأن الحد الأقصى السنوي للمنتجات النفطية لعام ٢٠١٨ قد انتُهك بالفعل. ومن المهم أن تقوم جميع الدول الأعضاء فورا بوقف توريد تلك المنتجات إلى كوريا الشمالية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا تزال ترد تقارير عن الجهود المتزايدة التطور للتهرب من التدابير التي تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتحايل عليها، بما في ذلك من خلال ما يعرف بعمليات النقل من سفينة إلى أخرى وبيع حقوق صيد الأسماك. إن سلطة القرارات الصادرة عن المجلس على المحك. ومن واجبنا أن نوقف أنشطة التهرب من الجزاءات.

وأخيرا وليس آخرا، ثمة مسائل كامنة بين اليابان وكوريا الشمالية يجب حلها على الفور. واليابان عازمة على العمل بشكل مباشر مع كوريا الشمالية، واستخدام كل الوسائل الممكنة المتاحة لنا من أجل تحقيق تسوية فورية لهذه المسائل. وتتمتع كوريا الشمالية بإمكانات كبيرة، وهي في وضع يمكنها من تهيئة مستقبل أفضل لنفسها إذا سارت على الطريق الصحيح. فكوريا الشمالية تتمتع بوفرة في الموارد والقوى العاملة المجتهدة. وهذه لحظة مهمة، وأحث كوريا الشمالية بقوة على اغتنام هذه الفرصة الفريدة. وما من طرف آخر عدا كوريا الشمالية يمكنه تحقيق ذلك. ومن المحتم أن تقوم كوريا الشمالية بتفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بجميع أيا كان مداها بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه بغية تحقيق السلام الدائم والاستقرار في شمال شرق آسيا وخارجها، مع حماية النظام الدولي الحالي لعدم الانتشار. وتحقيقا لهذه الغاية، علينا أن نتحد في تجديد التزامنا الواضح والثابت بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل رفع هذه الجلسة الأخيرة المقررة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر، أود باسم الولايات المتحدة، والسفيرة هيلي، وكامل وفدنا هنا في نيويورك، أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس، والممثلين الدائمين، وموظفيهم، وموظفي الأمانة العامة، والمترجمين الشفويين ومهندسي الصوت وأفراد الأمن لما قدموه من مساعدة ممتازة خلال هذا الشهر الحافل بالأعمال والمثمر للغاية. كما نقدر تقديرا كبيرا دعم الأعضاء لهدفنا المتمثل في تحقيق الشفافية خلال هذا الشهر، مع الإبقاء على إحاطاتنا الإعلامية ومناقشاتنا مفتوحة ومتاحة ليراها ويستمع إليها العالم.

وفي نهاية المطاف، فإن المجلس مسؤول أمام جميع المواطنين في المجتمع الدولي خلال سعينا جاهدين لتعزيز الاستقرار، والحفاظ على الأمن، وصون السلام في جميع أنحاء العالم. ومداولاتنا المفتوحة ستسمح للتاريخ بأن يحكم علينا بنزاهة وصدق، ونأمل أن يكون ذلك على أساس فهم صدق مساعينا في هذا الصدد. لذلك، أشكر الجميع مرة أخرى. وإذ نختتم رئاستنا، أتمنى لوفد بوليفيا حظا سعيدا في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.